الجزائر .. مشروع إصلاحات دستورية قبيل انتخابات 2014م

الجزائر/أ ف ب

أكد رئيس حزب جبهة التحرير الوطني الحاكمة في الجزائر عمار سعيداني أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يريد الإسراع بإجراء إصلاحات دستورية قبل عام 2014م لإنهاء دور جهاز المخابرات كلاعب مؤثر في السياسة.

وأي تحد لجهاز الاستعلامات والأمن (المخابرات) قد يكون بمثابة هزة كبرى في الجزائر حيث يقول مراقبون إن جهاز المخابرات يحكم من وراء الكواليس من خلال نخبة بجبهة التحرير الوطني منذ استقلال الجزائر عن فرنسا في عام 1962م.

وقد تحدد حملة بوتفليقة التي سينظر إليها باعتبارها جزءاً من الصراع على السلطة بين فصيله في جبهة التحرير الوطني وبين رئيس المخابرات محمد مدين ما إذا كان بوتفليقة سيرشح نفسه لفترة ولاية رابعة أم سيتنحى حسبما يتوقع كثيرون.

وتجري مراقبة التغييرات في القيادة السياسية الجزائرية عن كثب - فالجزائر واحدة من كبار موردي الطاقة لأوروبا وشريك رئيسي للولايات المتحدة في محاربة الإرهاب في المغرب العربي.

وقال سعيداني إن بوتفليقة عازم على إنشاء "مجتمع مدني" وتقييد النفوذ السياسي لجهاز المخابرات.

وقال في مقابلة أجريت في مقر جبهة التحرير الوطني في حي هيدرا بالعاصمة الجزائر: "ستستمر المخابرات في القيام بدورها لكنها لن تتدخل في السياسة بما في ذلك الأحزاب السياسية والإعلام والقضاء".

وأضاف: إن الإصلاحات الدستورية ستضع تعريفات واضحة لأدوار جهاز الأمن والجيش.

ومضى يقول: إن عهد تدخل الجهات صاحبة النفوذ في السياسة انتهى "لأن بوتفليقة يريد بناء دولة مدنية".

ويقول محللون إنه قد يكون من الصعب تهميش المخابرات بشكل كامل. وقالت مجموعة أوراسيا في تقرير صدر مؤخرا: إن فصيل بوتفليقة ربما يسعى لتحقيق "تكافؤ في الملعب" مع أجهزة المخابرات قبل الانتخابات.

وتنفي الحكومة الجزائرية أن البلاد تدار من خلال اتفاقات في الغرف المغلقة بين نخبة من الحزب والجيش.

ونقل بوتفليقة قبل خمسة أشهر للعلاج من جلطة في مستشفى في باريس. لكن المحللين يقولون إنه عمل منذ عودته للجزائر في يوليو تموز الماضي على تطويق منافسيه وتعيين موالين في مناصب رئيسية في تعديل وزاري جرى مؤخرا.

وأضاف المحللون: إن بوتفليقة أضعف نفوذ جهاز المخابرات بالفعل بنقل بعض صلاحياته للجيش حيث يشغل أحد الموالين له الآن منصب رئيس الأركان.

ويمكن لبوتفليقة أن يرشح نفسه مرة أخرى بموجب الدستور لكن المراقبين يقولون إن الجزائر تتعرض لضغوط منذ انتفاضات الربيع العربي في عام 2011م لإنجاز الإصلاحات الدستورية التي وعدت بها وإظهار أنها تعمل على تعزيز الديمقراطية.

وقال بوتفليقة في أبريل عام 2012م: إن زمن جيله ولى .. مشيرا إلى زعماء حقبة الاستقلال المخضرمين الذين قادوا البلاد على مدى خمسة عقود.

وفي مقدمة الإصلاحات المتوقعة اقتراح بتقييد مدة منصبي الرئيس ونائب الرئيس الذي سيخرج بوتفليقة من سباق الرئاسة إذا ما أقر.

وقال سعيداني: "إنه مرشحنا ولا مرشح لانتخابات الرئاسة غير بوتفليقة". لكن عند سؤاله عما سيحدث إذا رفض بوتفليقة الترشح أجاب "من السابق لأوانه الحديث في هذا الأمر الآن".

وأضاف: إن الدعوة ستوجه للمراقبين الدوليين لمتابعة الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أبريل.

ولا يعرف الجزائريون بعد من سيكون المرشحون للرئاسة رغم أن هناك أكثر من 100 حزب سياسي نشط في البلاد. ولا توجد أمام معظم المرشحين فرص كبيرة للفوز في نظام لا تزال جبهة التحرير الوطني تهيمن عليه.

وقال سعيداني "ستخرس الإصلاحات وكذلك الانتخابات القادمة الذين يشوهون سمعتنا من الخارج... لن يكون في وسعهم القول بأن الجنرالات يحكمون الجزائر".

كينيا تأمل عودة اللاجئين الصوماليين الى ديارهم

نيروبي/أ ف ب

اعلن وزير الداخلية الكيني أمس أنه حان الوقت ليعود مئات الآلاف من اللاجئين الصوماليين في كينيا الذين "استغل بعضهم ضيافة" الكينيين بتدبير اعتداءات، الى الصومال.

وذكر الوزير جوزف اولي لنكو امام الصحافيين أن "كينيا تؤوي منذ سنوات عدة اكبر مجموعة من اللاجئين في العالم. نستضيف قرابة 600 ألف لاجيء".

واضاف: "لقد استقبلنا على الرحب والسعة لاجئين فارين من فقدان الأمن في دول مجاورة"، موضحا ان "بعض هؤلاء اللاجئين استغلوا ضيافتنا وكرمنا للتخطيط لهجمات ارهابية وتنفيذها انطلاقا من مخيمات اللاجئين".

وقال ايضا: "لا يمكننا ولا يتعين علينا السماح باستمرار هذا الامر"، في اشارة الى الحصار الدامي لمركز وست غيت التجاري الذي اسفر عن 67 قتيلا على الاقل الشهر الماضي.

وغداة هذا الهجوم الذي تبنته حركة الشباب الصومالية المتمردة، اشار مسؤولون كينيون باصابع الاتهام الى مخيم اللاجئين الصوماليين في داداب في شمال شرق البلاد حيث ينتكدس اكثر من 400 ألف شخص.

ويعتبر هذا المخيم "معسكرا للتدريب" للمتطرفين في هذه الدولة المجاورة لكينيا، كما قال هؤلاء المسؤولون الكينيون.

ومن دون الذهاب الى حد طلب الاقفال الفوري للمخيم كما طالب مسؤولون آخرون، اعتبر وزير الداخلية مع ذلك ان الصومال تشهد "سلاما نسبيا"، موضحا ان كينيا تعمل مع الحكومة الصومالية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة "لضمان عملية عودة انسانية قدرالمستطاع" للاجئين.

واكد الوزير الكيني اخيرا ان عملية تطهير جارية في دائرة الهجرة مع تسريح 15 ضابطا لانهم اصدروا "بطاقات ثبوتية كينية لمهاجرين غير شرعيين، معرضين بذلك الامن القومي للخطر".

الخلافات تؤجل انطلاق الحوار التونسي إلى اليوم

تونس/أ ف ب

أرجئ انطلاق "الحوار الوطني" الذي يفترض أن يخرج تونس من ازمة سياسية حادة من الاربعاء إلى اليوم اثر تعهد من رئيس الوزراء الاسلامي علي العريض بـ"مبدأ" استقالة حكومته في موقف اعتبرته المعارضة "ضبابيا".

وبموازاة التطورات السياسية قتل ستة من عناصر الحرس الوطني التونسي أمس الأول في مواجهات مع مجموعة مسلحة في وقت تشهد تونس بانتظام هجمات للتيار الجهادي الموالي لتنظيم القاعدة. كما قتل شرطي في شمال البلاد في ظروف لم تتضح بعد بحسب ما اعلنت وزارة الداخلية.

وكان من المتوقع أن ينطلق "الحوار الوطني" الذي يفترض أن يضم المعارضة وحركة النهضة الاسلامية الحاكمة أمس الأول اثر تعهد من الحكومة بتقديم استقالتها غير أن المعارضة اعتبرت تصريحات العريض بهذا الصدد "ضبابية" ما حال دون بدء المفاوضات.

واعلن حسين عباسي الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نقابة العمال الواسعة النفوذ في البلاد والتي تتولى الوساطة في هذه المسألة، أن "الحوار الوطني" تأجل إلى اليوم. وأضاف: "سوف نقوم بالمزيد من المشاورات مع رئيس الحكومة من اجل الحصول على مزيد من الايضاحات حول خطابه أمس الأول. نحن مقتنعون أن الحوار الوطني سوف يبدأ اليوم عند الساعة العاشرة".

وكان العريض قد قال: نجدد اليوم تعهدنا بمبدأ التخلي او تخلي الحكومة في اطار تلازم وتكامل مختلف المراحل التي حددتها خارطة الطريق" للمفاوضات مع المعارضة مكررا "التزام الحكومة بإنهاء الدستور وتحديد موعد للانتخابات وصياغة قانون انتخابي". وأضاف: "نحن لا نرضخ لاحد بل للمصلحة العليا للوطن".

من جهته قال الرئيس المنصف المرزوقي في خطاب إلى الأمة: إن "رئيس الحكومة أكد لي مرة أخرى أن مبدأ الاستقالة لا رجوع فيه حالما يستكمل المجلس الوطني التأسيسي تعيين اللجنة المستقلة للانتخابات وتعيين موعدها بقانون والانتهاء من الدستور، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحقق تواصل الدولة".

وأضاف انه فور حصول هذا الامر سيكلف "شخصية وطنية مستقلة بتشكيل حكومة تشرف على تسيير بقية المرحلة الانتقالية".

وادى تصريح العريض ومن ثم تصريح المرزوقي إلى حالة ضبابية في المشهد السياسي، ذلك أن رئيس الوزراء لم يتعهد "صراحة" استقالة الحكومة في غضون ثلاثة اسابيع، وهو ما كانت تنتظره المعارضة تنفيذا لما ورد في خارطة الطريق للبدء بحوار وطني يرمي إلى حل الازمة السياسية التي تشل البلد منذ اغتيال نائب معارض في نهاية يوليو.

واعتبرت المعارضة تصريحات العريض والمرزوقي غير كافية وطالبت بان تتعهد الحكومة بالاستقالة ضمن مهلة ثلاثة اسابيع بعد بدء المفاوضات.

وقال جيلاني الهمامي ممثل حزب العمال: إن "تصريح رئيس الوزراء كان ضبابيا، لا يمكننا البدء بالحوار الوطني". اما "نداء تونس"، الحزب المعارض القوي، فقال انه سيعلن موقفه صباح أمس.

ويعد وعد الحكومة الائتلافية بقيادة النهضة بالاستقالة، المرحلة الاولى في خريطة الطريق هذه التي قام بصياغتها اربعة وسطاء بينهم الاتحاد العام التونسي للشغل، وتنص على إجراء مفاوضات خلال شهر لتشكيل حكومة مستقلين وقيادة البلاد نحو انتخابات لاخراجها من "المرحلة الانتقالية" التي بدأت مع ثورة يناير 2011م.

وبموازاة ذلك على المعارضة وحركة النهضة الاتفاق على مضمون الدستور الجديد الذي تعثرت صياغته ووضع قانون انتخابي وتشكيل الهيئة المكلفة تنظيم الانتخابات وتحديد الجدول الزمني لعمليات الاقتراع المقبلة.

وتظاهر آلاف من ناشطي المعارضة أمس الأول بوسط العاصمة التونسية للمطالبة برحيل الحكومة الائتلافية بقيادة النهضة. وكان بضع عشرات منهم لا يزالون متجمعين في المساء في ساحة القصبة حيث مقر الحكومة ونصب بعضهم خيمة لقضاء الليل.

وعلى الجبهة الامنية أكد العريض مقتل ستة من عناصر الحرس الوطني ومسلح في مواجهات مع مجموعة "إرهابية" في منطقة سيدي بوزيد (وسط غرب تونس)، مشيرا إلى أن القوات التونسية "تطارد" المهاجمين الآخرين.

وأكد أن الدولة التونسية بصدد الانتصار على الارهاب رغم "التضحيات". واعلن الحداد الوطني لثلاثة ايام ودعا الاتحاد العام التونسي للشغل إلى اضراب عام الخميس في منطقة سيدي بوزيد.

غير أن المعارك الجديدة تهدد بزيادة صعوبة موقف اسلاميي النهضة وحلفائهم الذين تتهمهم المعارضة بالتساهل حيال الحركة الجهادية التي نسبت اليها عمليتي اغتيال النائب محمد البراهمي في يوليو والمعارض شكري بلعيد في فبراير.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

"توفيقية الحوار"

مشيرا إلى أن هذه الاجتماعات تأتي في إطار الجهود الحثيثة لاستكمال المهام المتبقية لفرق العمل المختلفة قبل استئناف فعاليات الجلسة العامة الثالثة المقررة يوم غد.

وكان الاجتماع الذي عقدته لجنة توفيق الآراء أمس الأول برئاسة رئيس الجمهورية وحضور المبعوث الدولي إلى اليمن جمال بنعمر قد أفضى إلى أن تتولى لجنة التوفيق تقديم تصوراتها بخصوص ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار، كما أقر أن تضع لجنة صياغة وثيقة مؤتمر الحوار برنامجاً زمنياً لإنجاز أعمالها وأن تطلع لجنة الصياغة لجنة التوفيق على ما أنجزته أولا بأول.

حملة أمنية

وكان الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، قد وجه خلال رئاسته الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي كلاً من وزيري الدفاع والداخلية برفع مستوى الجاهزية الأمنية لمواجهة الأعمال الإرهابية والتخريبية وتعزيز أجواء الأمن والاستقرار والسكينة العامة في عموم أنحاء البلاد بما يساهم في تهيئة المناخات للمضي قدماً في تنفيذ التسوية السياسية وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

عودة غازية

وقال أن ذلك يلقي بالمزيد من الأعباء على المؤسسة العامة للكهرباء في تحمل تبعات هذه الأعمال التخريبية ووجدت نفسها أمام أعمال الإصلاحات التي لم تتوقف منذ أكثر من عامين ونصف.

وجدد تحذيره من استمرار هذه الاعتداءات الذي بات يحمل فاتورة مضاعفة ويلحق المزيد من الدمار بمنشآت ومحطات التوليد التي تتعرض للمزيد من الأعطاب في وقت تعمل الفرق الهندسية على أعمال الصيانة لإصلاح آثار اعتداءات سابقة، وهو الأمر الذي يجعل المنظومة الكهربائية عرضة للانهيار في أي لحظة، ولفت إلى أن الاعتداءات الأخيرة تسببت بأضرار بليغة في المحطات والقواطع والمحولات وأدت إلى تضرر وحدتين في محطة المخا لاتزال واحدة منها خارج نطاق الخدمة وتحتاج لجهود كبيرة في أعمال الإصلاحات.

وقال أن هذه الاعتداءات تقتصر أضرارها على حالة الانقطاع التي يلمسها الناس ولكنها تؤدي إلى دمار كبير في المنشآت والمعدات وتعجل من نهاية العمر الافتراضي لغازية مارب.

وأضاف أنه لابد من توقف هذه الاعتداءات ولم يعد بمقدور المؤسسة تحمل المزيد من الاعتداءات.

آشتون تدعو

من جانب آخر تعتزم الحكومة الإسرائيلية نشر عطاءات لبناء 1500 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات مقابل إطلاق سراح نحو 25 أسيرا فلسطينيا من بين 104 أسرى قدامى أقرت الحكومة إطلاق سراحهم على أربع دفعات.

ونقلت صحيفة هآرتس عن موظف رفيع المستوى في الحكومة الإسرائيلية قوله إن عطاءات البناء في المستوطنات ستنشر بموازاة مع إطلاق سراح الدفعة الثانية من الأسرى الفلسطينيين الأسبوع المقبل.

وأضاف الموظف أن التفاهمات بين إسرائيل والإدارة الأميركية بشأن استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في يوليو الماضي لم تشمل التزاما إسرائيليا بتجميد البناء في المستوطنات.

وأوضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أبلغ وزير الخارجية الأميركي جون كيري -خلال لقائهما في روما عزمه المصادقة على نشر عطاءات البناء في المستوطنات، ورجح الموظف أن يكون قد تم إبلاغ السلطة الفلسطينية بذلك أيضا.

وصرح مسؤول حكومي إسرائيلي كبير رفض الكشف عن هويته -في رسالة نصية قصيرة لوكالة الصحافة الفرنسية- بأن مواصلة البناء في المستوطنات جزء من "الترتيبات" التي جرت مع الفلسطينيين والأميركيين قبل استئناف المفاوضات في يوليو الماضي.

وأضاف المسؤول أن "إسرائيل ستواصل في الأشهر المقبلة الإعلان عن البناء في تجمعات المستوطنات وفي القدس، والأميركيون والفلسطينيون على علم بهذا الترتيب".

ووفقا للتقارير الإسرائيلية فإن نتنياهو ينوي استخدام قراره القاضي بتنفيذ أعمال بناء واسعة جديدة في المستوطنات لمواجهة احتجاجات اليمين الإسرائيلي ضد إطلاق سراح أسرى فلسطينيين.

وطالب قادة المستوطنين واليمين الإسرائيلي نتنياهو بعدم تنفيذ قرار الحكومة بإطلاق سراح الأسرى، في أعقاب تنفيذ هجمات فلسطينية في الفترة الأخيرة أسفرت عن مقتل ثلاثة إسرائيليين.

وستجتمع لجنة وزارية برئاسة نتنياهو بعد الأحد لإقرار أسماء الأسرى الذين سيطلق سراحهم على أن يتم الإطلاق الثلاثاء المقبل.

وفي السياق، قال وزير الإسكان الإسرائيلي أوري أريئيل -وهو عضو في حزب البيت اليهودي القومي المتطرف الذي يدعو إلى الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة- إنه يؤيد إطلاق "برنامج مكثف لبناء مائة وحدة سكنية في الخليل".

ويقيم نحو 190 ألف فلسطيني في الخليل الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، في حين يقيم حوالي سبعمائة مستوطن في جيب داخل المدينة تحتله إسرائيل ويشكل 3% من مساحتها تحت حماية آلاف من الجنود.

قوات الاحتلال توفر الحماية للمستوطنين للتجوال في باحات الأقصى.

وكان عشرات اليهود المتشددين اقتحموا باحات المسجد الأقصى بالقدس وسط حراسة مشددة من الوحدات الخاصة الإسرائيلية.